????????????????? ????????????????? ????????????

المحاضرة المباشرة الأولى

.

١- بيانات أستاذ المقرر:

د. فارس بن عبدالله العصيمي

كلية الحقوق _ قسم القانون الخاص

رقم المكتب: 2014

الهاتف : 0135896288

الجوال : 0540722710

البريد الإلكتروني : falosaimi@kfu.edu.sa

الحساب الشخصي في تويتر : @Dr_Fares7

.

• تقديم المقرر

يتناول هذا المقرر دراسة المقصود بالقانون التجاري، وأساس تطبيقه، وبيان أنواع الأعمال التجارية، والنظام القانوني الذي يحكم العمل التجاري، وتحديد المقصود بالتاجر، وشروط اكتساب صفة التاجر والتزامات التجار، كما يتناول دراسة النظرية العامة للشركات في ضوء الأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.

.

• محتوى المقرر

الباب الأول/ مقدمة وأحكام عامة:
مفهوم القانون التجاري
تطور القانون التجاري
مصادر القانون التجاري
نطاق تطبيق القانون التجاري

الباب الثاني/ نظرية الأعمال التجارية:
الآثار القانونية للتفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني
ضوابط التفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني
أنواع الأعمال التجارية (الأعمال التجارية المنفردة، الأعمال التجارية بطريق المقاولة، الأعمال التجارية بالتبعية، الأعمال التجارية المختلطة)

الباب الثالث/ التاجر:
شروط اكتساب صفة التاجر
الالتزامات التي تترتب على التاجر

الباب الرابع/ الشركات التجارية:
تطور الشركات وأهميتها
أنواع الشركات في الفقه الإسلامي
مصادر نظام الشركات في القانون السعودي
أنواع الشركات وأقسامها في القانون السعودي

.

• الكتاب الدراسي المقرر

- القانون التجاري
- الأعمال التجارية – التاجر
- الشركات التجارية
- وفقاً لأحدث تعديلات نظام الشركات ونظام السوق المالية ولوائحه

- د. نايف بن سلطان الشريف، د. زياد بن أحمد القرشي،
- دار حافظ، ط ٦، ١٤٣٥هـ .

.

نطاق القانون التجاري
طالما القانون التجاري يتمتع بذاتية واستقلال عن القانون المدني، فإنه من الضروري تحديد أساس تطبيقه أي تحديد ماهية الأعمال والأنشطة والأشخاص الذين يخضعون لأحكامه، وقد انقسم الفقه في تحديد الأساس الذي يعتمد عليه تطبيق القانون التجاري إلى نظريتين:
أولا: النظرية الذاتية أو الشخصية
تتخذ هذه النظرية من التاجر أساسا لتطبيق القانون التجاري، فالقانون التجاري هو قانون التجار وليس قانون الأعمال التجارية فهي تهتم بصفة القائم بالعمل لتحديد نطاق القانون التجاري حيث تعني بتعريف التاجر وتحديد المهمة التجارية. يستند أنصار هذه النظرية إلى نشأة القانون التجاري.
ثانيا: النظرية المادية أو الموضوعية
تعتمد هذه النظرية علي العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري ،فالقانون التجاري هو قانون الأعمال التجارية او هو مجموعة من الأعمال التي ينص القانون على اعتبارها تجارية بصرف النظر عن صفة أو حرفة القائم بها. وتتخذ هذه النظرية من طبيعة العمل أساساً لتحديد نطاق القانون التجاري.
جامعة الملك فيصل
King Faisal University
[٧]
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
Deanship of E-Learning and Distance Education

.

معيار التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية
إذا كان التعداد الوارد في المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية قد ورد على سبيل المثال لا الحصر، فإن الفقه حاول البحث عن معيار يمكن على أساسه الكشف عن تجارية بعض الأعمال التي لم ينص عليها القانون، وبالتالي التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني، وقد قيلت في هذا الشأن عدة نظريات تتمثل في:
أولا: نظرية المضاربة
ثانيا : نظرية التداول
ثالثا: نظرية المقاولة أو المشروع
طبقا لهذه النظرية يعتبر العمل تجاريا إذا كان بقصد المضاربة أي بقصد تحقيق الربح.
طبقا لهذه النظرية العمل التجاري يقوم على فكرة التداول فالأعمال التجارية هي التي تتعلق بالوساطة في تداول الثروات من وقت خروجها من يد المنتج إلى وقت وصولها إلى يد المستهلك.
تقوم هذه النظرية على النظر إلى كيفية ممارسة العمل وليس إلى العمل ذاته فالعمل لا يعتبر تجاريا إلا إذا بوشر على وجه المقاولة أي على وجه التكرار والاحتراف أي بصفة مستمرة ومنتظمة.
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
Deanship of E-Learning and Distance Education
[٨]
جامعة الملك فيصل
King Faisal University

.

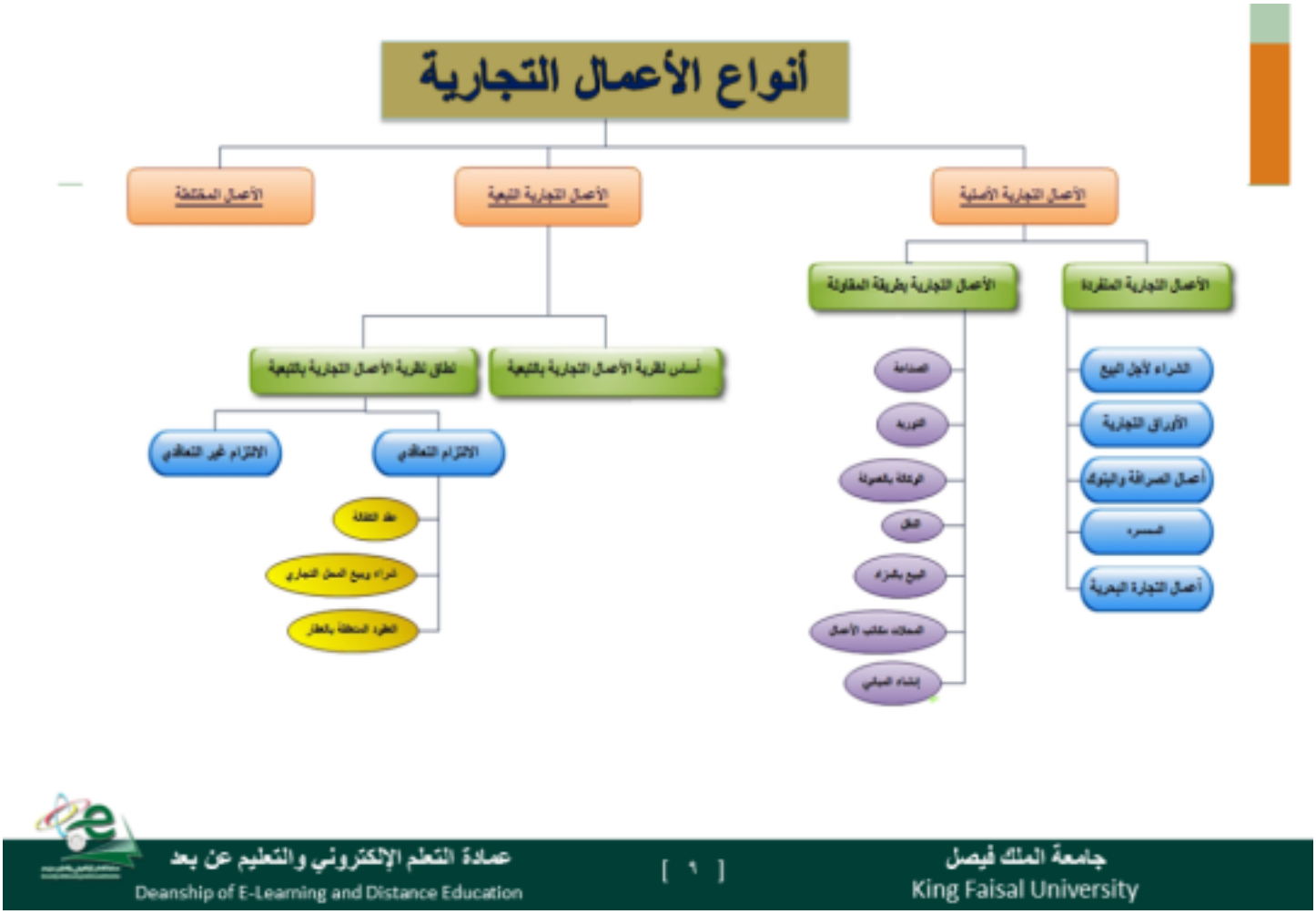
أنواع الأعمال التجارية
الأعمال التجارية الأصلية
الأعمال التجارية التبعية
الأعمال المختلطة
الأعمال التجارية بطريقة المقاولة
الأعمال التجارية المنفردة
الصناعة
التوريد
الوكالة بالعمولة
النقل
البيع بالمزاد
السمسرة
إنشاء المباني
الشراء لأجل البيع
الأوراق التجارية
أعمال الصرافة والبنوك
السمسرة
أعمال التجارة البحرية
أساس نظرية الأعمال التجارية بالتبعية
نطاق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية
الالتزام التعاقدي
الالتزام غير التعاقدي
عقد الفقاة
شراء وبيع المحل التجاري
الغير المتعلقة بالعقار

.

• ملخص الأعمال التجارية

❑ الخلاصة أن الأعمال التي يقوم بها الأشخاص المدنيين أو التجار لا يمكن أن تخرج عن أحد السيناريوهات التالية:

- عمل تجاري منفرد يقوم به شخص ما - كشراء شخص سلعة بغرض إعادة بيعها- أو عمليات يقوم بها سمسار أو قيام شخص بتحرير كمبيالات. فهذه الأعمال تخضع لأحكام القانون التجاري بغض النظر عن صفة القائم بها وبغض النظر عن طبيعة العملية محل العقد.
- تحرير شخص ما لشيكات وسندات أذنيه وهذه الأوراق تخضع لأحكام القانون التجاري إذا ترتب تحريرها على عمليات تجارية.
- أعمال مدنية أصلية كالأعمال أو العقود التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة أو المزارعين أو الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الاستخراجية والإنتاج الذهني والفني والفكري. ومن أمثلتها قيام مزارع ببيع محصول مزرعته أو بيع المطرب لألبومه الغنائي أو بيع الرسام للوحته الفنية أو تعاقد محامم مع تاجر بغرض الترافع نيابة عنه. فهذه أعمال مدنية أصلية لافتقارها لعنصر الشراء.
- أعمال مدنية بالتبعية وهي الأعمال الثانوية التي تخدم النشاط المدني الأصلي وبالتالي فهي تخضع لأحكام القانون المدني تطبيقاً لقاعدة الفرع يتبع الأصل. ومن أمثلتها تعاقد المزارع مع عمال لجني المحصول، شراء شركة للقيب البترول للأدوات التي تساعدها في استخراج البترول من باطن الأرض، شراء طبيب للأدوات الطبية اللازمة لمعالجة المرضى، شراء محام للكتب القانونية التي تساعده في كتابة المذكرات القانونية.
- أعمال تجارية بطريق المقاولة وهي تخضع لأحكام القانون التجاري نظراً للصفة الاحترافية لموضوع النشاط. ومن أمثلتها، تعهد مقاول إنشاء مبان لمتعاقد بتزويده بالحديد لبناء مجمع سكني، تعهد صاحب مكاتب تخليص جمركي لمستورد بتخليص بضاعته من مصلحة الجمارك، وتعهد مكاتب استقدام عمالة أجنبية لشخص ما باستقدام عمالة منزلية من اندونيسيا.
- أعمال تجارية بالتبعية وهي الأعمال التي يقوم بها التاجر وتخدم نشاط مقاولته وتخضع لأحكام القانون التجاري تطبيقاً لقاعدة الفرع يتبع الأصل. ومن أمثلتها، تعاقد صاحب مصنع مع عمال بغرض العمل في المصنع، وشراء تاجر سيارة من طبيب بغرض استخدامها في نقل البضائع إلى العملاء.
- الأعمال المدنية للتجار وهي أعمال تخدم الحياة المدنية للتاجر ولا تكون ذات صلة بمشروع التاجر وبالتالي فهي تخضع لأحكام القانون المدني. ومن أمثلتها، اقتراض التاجر مبلغ من بنك الرياض بغرض تخصيصه لبناء سكن لأسرته وشراء التاجر سيارة لأبنه

. ???????? ?????????????? ??????????????

ملخص الأعمال التجارية

- وعند دراسة الأعمال المختلطة وجدنا التالي:

  - أن المشكلة التي يثيرها العقد المختلط هي معرفة النظام القانوني الذي يحكم العقد في حال وجود نزاع أي معرفة طبيعة المحكمة المختصة بالفصل في النزاع وطبيعة القواعد القانونية التي تحكم النزاع.
  - منح القانون ضمانات للأشخاص المدنيين تجاه خصومهم التجار إذ يستطيع المدني أن يرفع دعواه ضد خصمه التاجر إلى المحكمة المدنية (الشرعية) أو المحكمة التجارية.
  - منح القانون ضمانات للمدني (غير التاجر) فيما يتعلق بإثبات الحقوق ضد خصمه التاجر إذ يستطيع المدني أن يثبت حقه بكافة طرق الإثبات (شهادة الشهود والقرائن: الفواتير، سندات القبض، الأوراق التجارية، البيانات المقيدة في دفاتر التاجر).